مدى تأثير مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI)[1] على الشركات المدرجة في السوق المالي ودورها في تحسين الأداء والإبلاغ المالي - بحث تطبيقي مقارن في عينة من الشركات العراقية والعربية

Impact Governance Indicators According to (GRI) Standards in Corporations Listed in the Financial Market and Its Role in Enhancing Performance and Financial Reporting

أ.د. طلال محمد علي الججـــاوي
Prof. Dr. TALAL M.A. ALJAJAWY
tjajawy@yahoo.com

محمد عبد الرسول جابر المعمـــوري
MOHAMMED A.R. AlMAMORY
mohammedrasool2@gmail.com

كلية الإدارة والإقتصاد _ جامعة كربلاء
Economics and Administration College – Karbala University

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى معرفة مدى تطبيق الشركات العراقية والعربية عينة البحث مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) والإفصاح عنها، فضلاً عن توظيف مؤشرات الحوكمة لتحليل محتوى التقارير المالية السنوية للشركات عينة البحث المدرجة في السوق المالي لمعرفة مدى إلتزامها في تطبيق المؤشرات أظهرت نتائج البحث التحليلي للتقارير المالية السنوية ان إلتزام شركات قطاع النقل من بين القطاعات (عينة البحث) في تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) كانت ضعيفة اذ بلغ المتوسط العام لأفراد عينة البحث حوالي (27%). فضلاً عن وجود أعلى درجة للإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) لشركة مسافات للنقل المتخصص الإردنية لسنة (2017) بنسبة (46%) يعني هذا ضعف في الإبلاغ عن الحوكمة. وكذلك تعرفنا على آراء مجموعة من الأفراد العاملين في الشركات (عينة البحث) عن طريق توزيع استبانة عليهم الغرض منها تعزيز نتائج البحث وتبين أن تطبيقات الحوكمة تسهم في تحسين الأداء والإبلاغ المالي لتعزيز الثقة في البيانات المالية عن طريق تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI).

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحوكمة، معايير (GRI)، التقارير المالية، الإبلاغ المالي

Abstract:

The purpose of this research is to know the extent to which Iraqi and Arab companies are implementing the.Governance indicators according to the GRI standards and disclosure, as well as the use of governance indicators to analyze the content of the annual financial reports of the companies listed in the financial market to determine their commitment to applying the indicators through. Annual Financial Report The companies' commitment to the transport sector from among the sectors (the research sample) in applying the indicators of governance according to the GRI standards, the percentage was weak with a general average of (27%). As well as the highest level of reporting. The corporate governance

[1](GRI) Global Reporting Initiative مبادرة الابلاغ العالمية

indicators (GRI) of the Mafat Specialized Transport Jordanian Company (2017) (about 46%) mean weakness in reporting on governance. In addition, the opinions of a group of individuals working in the companies (the sample of the research) were identified through distribution questionnaire. The purpose of the questionnaire is to enhance the results of the research and show that the applications of governance contribute to improving performance and financial reporting to enhance confidence in the financial statements by applying the indicators of governance according to the (GRI)

Keywords: Governance indicators, GRI standards, Financial Reporting, financial statements

المقدمة:

تُعد مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) إحدى الأمور البحثية المهمة التي تهدف إلى الحفاظ على النظام المالي والإداري وضمان استقراره والحفاظ على رؤوس الأموال, وتزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في عالم الأعمال في الدول المتقدمة والناشئة أثناء العقود الفائتة عقب الانهيارات المالية والإقتصادية للعديد من الشركات الدولية الذي اظهر عن وجود بعض القصور في عمليات الإفصاح بالتقارير المالية, إذ لم تكن القوائم المالية التي أصدرتها الشركات معبرة عن الواقع الفعلي لذا فان اعتماد مفهوم مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) قد تدفع العديد من المنظمات لإعادة النظر في أجهزتها الإدارية والمالية لتحسين مقدرتها على مواجهة التغيرات المتسارعة.

أبحاث سابقة:

بين الحيالي والجعفر في بحثهما " دور الحوكمة بدعم قرارات الاستثمار " دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق المالي أذ تتبلور أهمية هذا البحث في بيان تأثير الحوكمة وتزويد المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية بالمعلومات عن مستوى تطبيق الحوكمة في العراق لغرض دراسة وتطبيق وتحليل العلاقة بين مدى تطبيق حوكمة الشركات ودعم القرارات الاستثمارية في سوق العراق للأوراق المالية, إن تطور السوق المالي يؤدي إلى إرتفاع عدد المستثمرين, كما تتمحور مشكلة البحث في تدني دور سوق العراق للأوراق المالية في توظيف القوانين والانظمة ذات العلاقة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات والتزام الشركات بتطبيقها يضعف إمكان الوصول إلى تحقيق القيمة الحقيقية لاسهم الشركة المدرجة في سوق العراق المالي (الحيالي والجعفر , 2009).

في حين بين **الحلاوي** في بحثه "**حوكمة الشركات وأثرها في تحسين أداء منظمات الأعمال**" الذي هدف الى عرض وتحليل المؤشرات الخاصة بين متغيرات آليات حوكمة الشركات ومؤشرات الأداء في الشركات عينة الدراسة
ان المشكلة الرئيسية في منظمات الأعمال العراقية تقوم بتأدية نشاطاتها الإقتصادية المختلفة دون مراعاة لقواعد وآليات الحوكمة، والتي هي من الموضوعات المهمة فهي تحظى بالاهتمام الواسع بسبب الأزمة المالية العالمية كما تكمن المشكلة في عدم الالتزام بآليات وضوابط الحوكمة وقد عكست أثارها على الاقتصاد ككل نتيجة الترابط الموجود بين إقتصاديات بعض الدول مع الاقتصاد الأمريكي (الحلاوي, 2010).
أما **ابو حمام** يبين في بحثه " **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** " إلى معرفة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والابعاد التنظيمية لها والتعرف على تأثير الإفصاح والشفافية وكذلك على جودة البيانات

المحاسبية واثرها على قواعد الحوكمة والتعرف على مدى الربط المتداخل بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية (ابو حمام , 2009).

يبين **Drobetz , et al** في بحثهم **"The Determinants of the German Corporate Governance Rating"** " محددات تقييم حوكمة الشركات الألمانية " أذ هدف إلى تحليل محددات حوكمة الشركات الألمانية المتمثلة في ما يأتي(حجم مجلس الإدارة – تركز الملكية – المكافئات التعويضية – المبادئ المحاسبية) وركزالبحث على الاشكالية حول الارتباط بين حوكمة الشركات وكل محدد من المحددات على حدة ,ولقد حُدِدت استبانة لأغراض البحث واحتوت ثلاثين متغيرا للحوكمة وأرسلت إلى الشركات في الأسواق الأربعة الاساسية في سوق ألمانيا للأوراق المالية وتوصلت أهم نتائج البحث إلى وجود روابط غير خطية بين تركز الملكية وجودة حوكمة الشركات, وإن الشركات التي تمتلك مجلس إدارة كبير تمتلك نسب حوكمة قليلة(Drobetz , etal , 2004).

بينما يرى **AL Haddad , et al** في بحثهم **" The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Companies: An empirical study" "أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات الصناعية الأردنية : دراسة ميدانية"** إلى تقديم أدلة على وجود أو عدم وجود تأثير للحوكمة في مؤشرات الأداء المؤسسي لمجموعة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك بقياس متغيرات الدراسة.إن تأثير حوكمة الشركات على أداءها قضية حيوية ومهمة للغاية منذ آخر الأزمات المالية في العالم. إن الفكرة الرئيسية لهذه الدراسة هي فحص ما إذا كانت العوامل (المتغيرات المستقلة) التي تؤخذ في الاعتبار في هذه الدراسة يمكن أن تحدد مؤشرات أداء الشركات عن طريق حوكمة الشركات وتأثير حوكمة الشركات على مؤشرات الأداء وقيمة الشركة والعوامل التي قد تؤثر على أداء الشركات الصناعية الأردنية، توصلت الدراسة إلى وجود روابط ايجابية بين حوكمة الشركات والأداء المؤسسي، فعندما يكون لدى الشركات ممارسات جيدة للحوكمة ستؤدي إلى تعزيز قيمة الشركة وتحسين أداءها (AL Haddad , et al , 2011).

الإطار العام للبحث:

اولاً: أهمية البحث

ان أهمية البحث تتجسد في حجم تأثير مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) لتحقيق عملية تحسين الإداء والإبلاغ المالي ويمكن تلخيص هذا التأثير بالآتي:

1- الحاجة الى توعية وتثقيف الشركات المدرجة في السوق المالي على أهمية تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) التي تساعد في تحسين الإداء والإبلاغ المالي.
2- حاجة الشركات العراقية والعربية إلى منافسة الشركات العالمية ومواكبة التطورات الدولية في مختلف القطاعات يسهم بشكل ملحوظ من التقدم اقتصادياً.

ثانياً: أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث بالآتي:

1- بيان قدرة الشركات على تعزيز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة عن طريق الثقة في البيانات المالية عند تطبيق وتوظيف مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) عن طريق تحسين الأداء والإبلاغ المالي للشركة.
2- بيان مدى التزام الشركات العراقية والعربية بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) وتقديم مقترحات بعد التوصل إلى نتائج تساعد في أيجاد حلول لمعوقات تطبيق قواعد وآليات الحوكمة بما يؤدي إلى تحقيق جودة تحسين الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين عن طريق البيانات المالية.

ثالثاً: مشكلة البحث

يمكن صياغة المشكلة في التساؤل الآتي:

هل تسهم مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) في تحسين الأداء والإبلاغ المالي.

رابعاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها " تُشارك مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) في تحسين الأداء والإبلاغ المالي".

خامساً: حدود البحث

- **الحدود المكانية:** عدد من الشركات العراقية والعربية المدرجة في السوق المالي وتمثلت العينة في اختيار ثلاثة قطاعات هي (التكنولوجيا والاتصالات) , الخدمات (النقل), الصناعة (صناعات الملابس والجلود والنسيج)) وبهذا أُخْتُيرتْ ثلاث شركات عراقية وثلاث شركات عربية(إردنية).
- **الحدود الزمانية:** البيانات المالية السنوية للمدة من (2016-2017)

الجانب النظري:

مفهوم وتعريف الحوكمة: يرجع إستخدام مصطلح "حوكمة الشركات" إلى ثلاثينيات القرن العشرين صقَت اختلاف المصالح بين المالكين ومديري الشركة والسبب الرئيسي لهذه الظاهرة يكمن في هياكل الشركات الحديثة التي تؤدي إلى السيطرة أصحاب الشركات بشكل متزايد على الإدارة, فضلاً عن الانهيارات المالية والمشاكل والازمات الإقتصادية التي لازمت العديد من الدول في تسعينات من القرن الماضي منها روسيا وأمريكا اللاتينية ودول شرق اسيا وإرتفاع حدة الفساد المالي والإداري كما حدث في كبريات الشركات الأمريكية مثل مؤسسة Enron وغيرها كل هذه الاسباب ادت الى استخدام مصطلح الحوكمة, اصطلاحاً لا يوجد مفهوماً محدداً لحوكمة الشركات لكن هناك العديد من وجهات النظر البحثية والفكرية فحداثة المفهوم فرضت تغيرات كبيرة في وجهات النظر حول تحديد مفهوم الحوكمة ومن ثمَّ تختلف التعاريف وفقا للباحثين.

عرفت الحوكمة من قبل لجنة (Cadbury) بأن حوكمة الشركات هو "نظام عن طريقهِ تدار الشركات وتراقب" (Cadbury، 1992: 14).

أما منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي(OECD) فعرفتها بأنها " عدد من العلاقات فيما بين حملة الأسهم ومجلس الإدارة والقائمين على إدارة الشركة وغير ذلك من المساهمين" . (Freeland, 2007: 3)

وعرفها (حماد) بأنها "النظام أو الإطار الذي يُمكن عن طريقه تحقيق الاهداف والايفاء بالمعايير الضرورية المتمثلة بالصراحة والمسؤولية والنزاهة الذي يكون عن طريق هذا النظام مراقبة وتوجيه اعمال الشركات") حماد،22: 2008-2007)

وبناء على ما سبق فإننا نجد أن مفهوم الحوكمة ليس له تعريفاً موحداً ومن ثمَّ يمكن أن يتم تعريف حوكمة الشركات على أنها: مجموعة ضوابط وقواعد وإجراءات معينة عن طريقها تستطيع الشركة الحفاظ على أموال وأملاك وحصص المستثمرين وكذلك الحفاظ على الشركة والإدارة نفسها هذه الضوابط والقواعد والنظم تختلف من بلد لأخر لكنها تجتمع في روابط أو مبادئ خاصة بها.

أهمية حوكمة الشركات: تهتم حوكمة الشركات بالتحكم في الشركات بهدف اعادة الثقة فيها وفي الاقتصاد الذي ينشئها، لذلك تُعد الحوكمة من ضمن المعايير الدولية المعتمدة للحكم على الاقتصاد الوطني, كما ان الأحداث العالمية الأخيرة المتمثلة بانهيار مجموعة من الشركات الكبرى وتعاقب ذلك بسلسلة اكتشافات لتلاعب الشركات في قوائمها المالية، وعدم بذل العناية المهنية الواجب أداؤها من قبل جهات التدقيق الخارجي، أظهر بوضوح ضرورة وجوب تنفيذ حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبار أن أسواقها المالية على درجة عالية من الكفاءة. (الغزالي,38:2015)

كما يمكن سرد أهم النقاط التي زادت من الأهتمام بموضوع حوكمة الشركات بالآتي (عومرية,7:2014):

1. عدم استمرار أو وجود فساد داخلي في الشركات ومحاربته بل القضاء عليه بصورة تامه وعدم السماح له بالعودة مرة ثانية.
2. ضمان النزاهة وتحقيق الاستقامة والحياد للموظفين كافة في الشركات بدءاً من المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة حتى أدنى عامل فيها.
3. يجب أن تكون هناك اعلى درجة من الاستقلالية لمراقبي الحسابات الخارجيين الذين باستطاعتهم تحقيق أعلى قدر من الفعالية وعدم انصياعهم لأي ضغوطات قد تمارس من قبل المديرين ومجلس الإدارة.
4. يجب أن تحقق مردود مناسب لاستثماراتهم عن طريق قدر ملائم من السكينة لحملة الأسهم والمستثمرين، مع الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المستثمرين.
5. تدعيم القدرات التنافسية للشركات في أسواق المال الدولية عن طريق تعظيم القيمة السوقية للأسهم وخاصة في ظروف استحداث آليات وأدوات مالية حديثة، أو عمليات الاستحواذ أو بيع لمستثمر رئيس أو اندماجات.
6. دفع عجلة التنمية والتطور والتقدم الإقتصادي عن طريق رفع مستويات الأداء للشركات.
7. تشجيع رأس المال المحلي وجذب الاستثمارات الاجنبية في المشاريع الوطنية.
8. الشركات تصدر قوائم مالية يجب أن تكون ثقة المستثمرين عالية بها عن طريق الوضوح والدقة والشفافية والاعتماد عليها في إتخاذ القرارات.
9. توفر نظم حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي تتمكن بواسطته الشركة أن تحدد أهدافها وطريقة تحقيقها

أهداف حوكمة الشركات: يلاحظ أن أهداف الحوكمة المؤسسية تختلف تبعاً لوجهات نظر الكتاب والباحثين في تعريفهم لمفهوم الحوكمة, ففي أمريكا والمملكة المتحدة ينصب هدف الحوكمة المؤسسية على حماية حقوق المساهمين وتعظيم القدرة

مع الأمد البعيد, أما في بلدان أخرى مثل اليابان والمانيا فهي تهدف إلى حماية حقوق المساهمين وحماية حقوق أصحاب المصلحة (Colbert &Murray,1998:135)

يمكن تلخيص أهداف حوكمة الشركات في الآتي (Greet, 2004 : 292-301):

1. وضع الأنظمة الرقابية والوقائية والإجراءات الضرورية لتحقيق الاصلاح المالي وتقليل تضارب المصالح والحد من الفساد وجميع الأفعال غير المرضية إدارياً ومالياً وأخلاقياً.
2. تحسين مستويات التنمية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية لضمان الافصاح والشفافية.
3. تهدف إلى تطبيق المعايير المحاسبية لمنع الفساد وانتشاره وسوء الإدارة والتخطيط.
4. منع التعارض والتنازع بين السلطات بين الأهداف وتعظيم قدرة المصالح المتبادلة لتوفير الحماية للمساهمين.
5. بيان كيفية إجراء خصخصة الشركات لضمان وجود إجراءات وقوانين وتشريعات دقيقة وواضحة .
6. تعظيم الربحية وخلق الكثير من فرص العمل وتشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي وتنمية الادخار.
7. المحافظة على صغار المستثمرين وضمان حقوق الاقلية.
8. دعم القدرات والامكانيات والمساعدة في الحصول على التمويل لتشجيع القطاع الخاص.
9. تخفيض تكاليف التمويل ومراجعة الأداء المالي والإلتزام بالتشريعات القانونية والعمل على تدقيق اداء الشركة.
10. ضمان محاسبة مجلس الإدارة أمام أصحاب المصلحة والمساهمين تكمن في وجود هياكل إدارية متكاملة.
11. ضمان تعزيز الضبط الداخلي والرقابة بما يضمن توزيع المسؤوليات والصلاحيات ومراعاة مصلحة الموظفين.

قواعد حوكمة الشركات: هناك عدد من الخصائص التي يلزم أن تتوافر حتى تتحقق الغاية من وراء تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات عند مستويات مختلفة والسعي لتوفير بيئة ملائمة لتلك القواعد بما يؤدي إلى تحقيق تحسين الأداء والإبلاغ المالي الغرض منها تعزيز الثقة في البيانات المالية والمستفيدين من هذه البيانات وتقديم أفضل الخدمات وعن طريق تطبيق هذه القواعد (الشفافية ، المساءلة ،الانضباط ,المشاركة ، العدالة والمساواة ، وسيادة القانون ....الخ) تتحقق تطبيقات الحوكمة.

مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI): وهي من الافصاحات العامة لكافة الشركات التي تعد وفق معايير (GRI) وجزءاً من الإطار العام الذي يتكون من (22) مؤشراً و(30) متطلباً للإفصاح والخاصة بتشكيل هيئة حوكمة وتفويضها بمسؤولية إتخاذ القرارات وتقييم اداؤها وفعاليتها دعماً لأهداف الشركة.

تحسين الأداء: يعد تحسين الأداء أمراً ضرورياً خاصة في ظل تسارع التغيرات البيئية والإقتصادية والإجتماعية واشتداد المنافسة إذ أصبحت المنظمات تتسارع على تحسين ادائها وهو إن تحقيق التكامل بين التكنولوجيا التي تجعل من رأس المال موظف بشكل صحيح، يتطلب إستعمال الموارد المتوفرة جميعها لتحسين المخرجات النهائية عن طريق تطوير العمليات والإجراءات، وجوب تحسين أداء أي شركة ضرورة تحقيق توازن بين العناصر الأربعة كما يوضح الشكل الآتي (المانع ,82:2006). كما إن تحسين الأداء يحقق أهداف الشركة على المستوى البعيد الذي يعكس فعالية وقدرة المنظمة للاستجابة للمتغيرات البيئية وعن طريق ذلك تحقق نتائج مقبولة تستطيع الشركة انجاز مهمتها بتفوق ونجاح.(جبوري,143:2009).

مفهوم الإبلاغ المالي: إن الإبلاغ المالي هو في الأساس طريقة لتتبع الممارسات القياسية لمنح قارئي البيانات المالية تصويراً دقيقاً لأموال الشركة، بما في ذلك إيراداتها ونفقاتها وأرباحها ورأس المال والتدفقات النقدية. إن إعداد التقارير المالية

هو أيضاً حجر الأساس في مراقبة الشركات القائمة على السوق، وهو ما يسمح لحملة الأسهم والجمهور عمومًا بتقييم أداء الإدارة كما يؤدي التقرير المالي تأثيراً حاسماً في دعم كفاءة أداء أسواق رأس المال. يزيد الإبلاغ المالي القوي من ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى قرارات أفضل في تخصيص رأس المال والنمو الإقتصادي (Felix I. Lessambo:3,2018).

ان مفهوم الإبلاغ المالي يعني الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بواسطة التقارير المالية وقد وصف المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين وضمن تقرير للجنة التي شكلها 1991 لغرض تحسين الإبلاغ على الأعمال وهو عملية تقديم معلومات متعلقة بالوحدة الإقتصادية إلى مستخدميها عن طريق تفاعل مجموعة من العناصر المختلفة التي تعمل معاً بهدف مساعدتهم في إتخاذ القرارات المناسبة, وتمثل الكشوفات المالية احد عناصرها (وناس ,187:2013).

طريقة احتساب مستوى الافصاح عن مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI):

يأخذ من مؤشرات هيكل الحوكمة الذي يحتوي على أثنين من المقاييس والتي تُقاس أما بصورة كمية أو عن طريق المناقشة والتحليل من قبل الإدارة , وقد حصلنا من شركة الأتصالات الإردنية لعام (2017) على المعلومات الآتية :-

- المقاييس الكمية المفصح عنها: (1) .
- المقاييس الكمية غير المفصح عنها: (1) .

تعطى نسبة لكل معيار أُفصح عنه درجة واحدة ثم تُعادَل (بالنسبة والتناسب) إلى نسبة المائة (100%) إذ إن إجمالي المقاييس (30) تمثل (100%) ، فإن (1) مقاييس المُفصح عنها. وفقاً للمعادلة الآتية تساوي:-

$$\text{نسبة الافصاح عن معلومات خصوصية البيانات} = \frac{\text{المقاييس الكمية المفصح عنها}}{\text{اجمالي المقاييس}} \times 100$$

$$\text{نسبة الافصاح عن المعلومات المتعلقة بخصوصية البيانات لشركة الأتصالات الإردنية لعام (2017)} = \frac{1}{30} \times 100 = 3.33\%$$

الجانب التطبيقي :

رُكز على ثلاثة قطاعات مختلفة من كل قطاع شركة ذات نشاط مشترك عراقية وعربية (عينة البحث) للوقوف على مدى تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) من قبل الشركات المعنية ومدى الافصاح عنها وتوضح ادناه الشركات عينة البحث.

الجدول رقم (1) الشركات العراقية والإردنية المدرجة في السوق المالي(عينة البحث)

اسم القطاع	اسم الشركة	نسبة المساهمة الخاصة لها	رمز الشركة
الشركات العراقية			
الأتصالات	**شركة اسياسيل للأتصالات**	**%100**	**TASC**
الخدمات	**العراقية للنقل البري**	**%57.116**	**SILT**
الصناعة	**انتاج الالبسة الجاهزة**	**%36**	**IRMC**
الشركات الإردنية			
خدمات (التكنولوجيا والأتصالات)	**الأتصالات الإردنية**	**شركة مساهمة عامة**	**JTEL**
خدمات (النقل)	**مسافات للنقل المتخصص**	**شركة مساهمة عامة**	**MSFT**
الصناعة (صناعات الملابس والجلود والنسيج)	**الزي لصناعة الألبسة الجاهزة**	**شركة مساهمة عامة**	**ELZA**

*** الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على سوق العراق المالي وسوق عمان المالي**

اولاً: شركات قطاع الأتصالات (التكنولوجيا والأتصالات)

وتشمل الشركة العراقية المتمثلة بـ(شركة اسياسيل للأتصالات) والإردنية المتمثلة بـ(الأتصالات الإردنية).

1- **شركة اسياسيل للأتصالات:** الاتي جدول رقم (2) الخاص بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) ويوضح نسبة الإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة للفترة (2016-2017) كالآتي :-

الجدول رقم (2) نسب الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للفترة(2016-2017)

ت	مؤشرات الحوكمة	2016	2017

اولا:	هيكل الحوكمة	%0	%0
ثانيا:	تفويض السلطة	%0	%0
ثالثا:	المسؤولية التنفيذية عن الموضوعات الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%0
رابعا:	استشارة أصحاب المصلحة بشان المواضيع الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%0
خامسا:	تكوين هيئة الحوكمة العليا ولجانها	%0	%0
سادساً:	رئيس هيئة الحوكمة العليا	%3.333	%3.333
سابعاً:	ترشيح واختيار هيئة إدارية للحوكمة العليا	%0	%0
ثامناً:	تضارب المصالح	%0	%0
تاسعاً:	دور أعلى هيئة إدارة في تطوير واقرار وتحديث هدف وقيمة الشركة واستراتيجياتها	%3.333	%3.333
عاشراً:	المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارة	%0	%0
الحادي عشر:	تقييم أداء هيئة الحوكمة العليا	%0	%0
الثاني عشر:	تحديد الآثار الأقتصادية والبيئية والأجتماعية وإدارتها	%0	%0
الثالث عشر:	فعالية عمليات إدارة المخاطر	%0	%0
الرابع عشر:	مراجعة المواضيع الأقتصادية والبيئية، والأجتماعية	%0	%0
الخامس عشر:	دور هيئة الحوكمة العليا في اعداد تقارير الإستدامة	%0	%0
السادس عشر:	التواصل حول المخاوف الحرجة	%0	%0
السابع عشر:	طبيعة وإجمالي عدد المخاوف الحرجة	%0	%0
الثامن عشر:	سياسة الاجور	%3.333	%3.333
التاسع عشر:	عملية تحديد الاجور	%0	%0
عشرون	مشاركة أصحاب المصلحة في الأجور	%0	%0
الحادي والعشرون	نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
الثاني والعشرون	الزيادة المئوية في نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
	المجموع الكلي	%9.999	%9.999

*** الجدول من اعداد الباحثين**

يتضح عن طريق الجدول آنف الذكر أن الشركة العراقية (شركة اسياسيل للأتصالات) تظهر نتائج حول مؤشرات الحوكمة والمعدة وفق معايير (GRI) نلحظ ان درجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) لسنة (2016) تمثل نسبة **9.999%** وهي نسبة ضعيفة مشابهه لسنة (2017) إذ وصلت نسبة الإبلاغ عنها الى**9.999%** وهي نسبة ضعيفة أيضاً وهي تشير الى ضعف تطبيق مؤشرات الحوكمة.

2- **شركة الأتصالات الإردنية:** الآتي جدول رقم (3) الخاص بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) ويوضح نسبة الإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة للفترة (2016-2017) كالآتي :-

الجدول رقم (3) نسب الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للمدة (2016-2017)

ت	مؤشرات الحوكمة	2016	2017
اولا:	هيكل الحكومة	%3.333	%3.333
ثانيا:	تفويض السلطة	%3.333	%3.333
ثالثا:	المسؤولية التنفيذية عن الموضوعات الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%3.333	%6.666
رابعا:	استشارة أصحاب المصلحة بشان المواضيع الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%3.333
خامسا:	تكوين هيئة الحوكمة العليا ولجانها	%0	%0
سادساً:	رئيس هيئة الحوكمة العليا	%3.333	%3.333
سابعاً:	ترشيح واختيار هيئة إدارية للحوكمة العليا	%0	%3.333
ثامناً:	تضارب المصالح	%0	%0
تاسعاً:	دور أعلى هيئة إدارة في تطوير واقرار وتحديث هدف وقيمة الشركة واستراتيجياتها	%3.333	%3.333
عاشراً:	المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارة	%3.333	%0
الحادي عشر:	تقييم أداء هيئة الحوكمة العليا	%0	%3.333
الثاني عشر:	تحديد الآثار الأقتصادية والبيئية والأجتماعية وإدارتها	%3.333	%3.333
الثالث عشر:	فعالية عمليات إدارة المخاطر	%0	%0
الرابع عشر:	مراجعة المواضيع الأقتصادية والبيئية، والأجتماعية	%0	%0
الخامس عشر:	دور هيئة الحوكمة العليا في اعداد تقارير الإستدامة	%0	%3.333
السادس عشر:	التواصل حول المخاوف الحرجة	%0	%3.333
السابع عشر:	طبيعة وإجمالي عدد المخاوف الحرجة	%0	%0
الثامن عشر:	سياسة الاجور	%3.333	%3.333
التاسع عشر:	عملية تحديد الاجور	%0	%0
عشرون	مشاركة أصحاب المصلحة في الأجور	%0	%0
الحادي والعشرون	نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
الثاني والعشرون	الزيادة المئوية في نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
	المجموع الكلي	%26.664	%43.329

*** الجدول من اعداد الباحثين**

يتضح عن طريق الجدول آنف الذكر إن الشركة الإردنية (شركة الأتصالات الإردنية) تظهر نتائج حول مؤشرات الحوكمة والمعدة وفق معايير (GRI) ويلاحظ أن درجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) لسنة

(2016) تمثل نسبة 26.664% وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة (2017) إذ وصلت نسبة الإبلاغ عنها الى43.329% وهي نسبة ضعيفة أيضاً ولكنها تعد أفضل من سنة (2016) وذلك بسبب إرتفاع درجة الإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة .

الجدول رقم (4) النسب والمتوسط العام لدرجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للشركة العراقية والإردنية عينة البحث للفترة (2016 – 2017)

تسلسل	اسم الشركة	2016	2017	المتوسط العام لكل شركة
.1	شركة اسياسيل للأتصالات	%9.999	%9.999	%9.999
.2	شركة الأتصالات الإردنية	%26.664	%43.329	%34.996
المتوسط العام		%18.332	%26.664	%22.498

*** الجدول من اعداد الباحثين**

يوضح الجدول عن طريق البيانات آنف الذكر عن مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للشركتين العراقية والإردنية أذ بلغ المتوسط العام لعينة البحث حوالي (22.498%) وهي نسبة ضعيفة في تطبيق مؤشرات الحوكمة من قبل الشركات.

أما نسبة التباين للشركة العراقية والإردنية عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) ويوضحها الشكل الآتي:

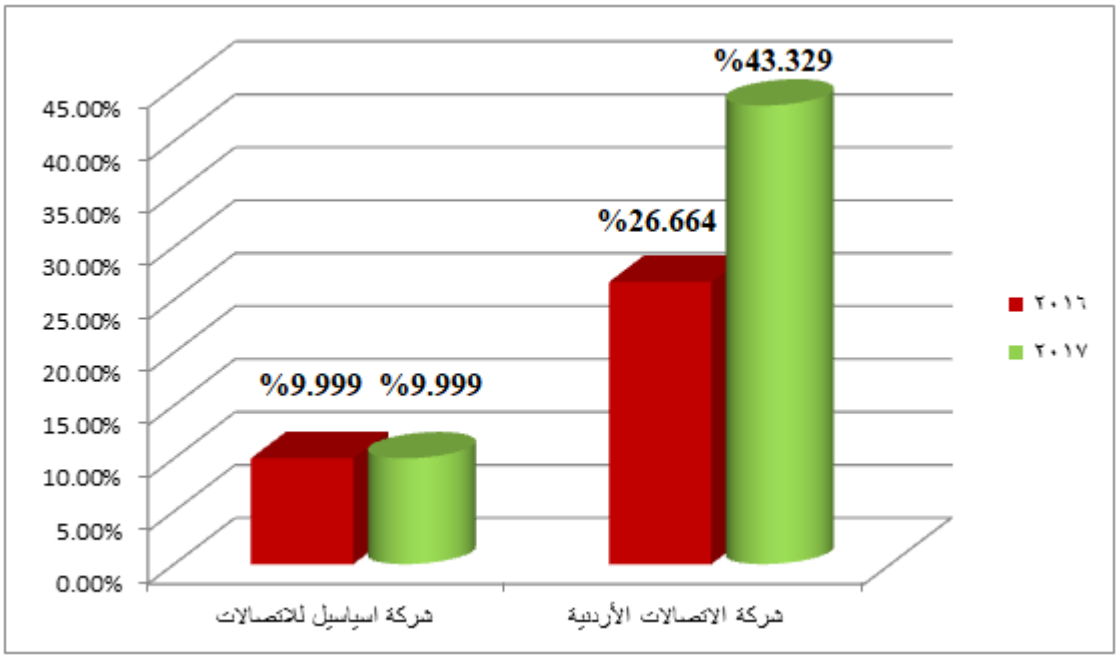

الشكل (1) درجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للشركات عينة البحث للفترة(2016 – 2017)

***الشكل من اعداد الباحثين**

ثانياً: شركات قطاع الخدمات (النقل)

وتشمل الشركة العراقية المتمثلة بـ(العراقية للنقل البري) والإردنية المتمثلة بـ(شركة مسافات للنقل المتخصص).

1- **العراقية للنقل البري:** الآتي جدول (5) الخاص بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) الذي يوضح نسبة الإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة للفترة (2016-2017) كالآتي :-

الجدول رقم (5) نسب الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للفترة(2016-2017)

ت	مؤشرات الحوكمة	2016	2017
اولا:	هيكل الحكومة	%0	%0
ثانيا:	تفويض السلطة	%0	%0
ثالثا:	المسؤولية التنفيذية عن الموضوعات الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%0
رابعا:	استشارة أصحاب المصلحة بشان المواضيع الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%0
خامسا:	تكوين هيئة الحوكمة العليا ولجانها	%0	%0
سادساً:	رئيس هيئة الحوكمة العليا	%3.333	%3.333
سابعاً:	ترشيح واختيار هيئة إدارية للحوكمة العليا	%0	%3.333
ثامناً:	تضارب المصالح	%0	%0
تاسعاً:	دور أعلى هيئة إدارة في تطوير واقرار وتحديث هدف وقيمة الشركة واستراتيجياتها	%3.333	%3.333
عاشراً:	المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارة	%0	%3.333
الحادي عشر:	تقييم أداء هيئة الحوكمة العليا	%0	%0
الثاني عشر:	تحديد الآثار الأقتصادية والبيئية والأجتماعية وإدارتها	%0	%0
الثالث عشر:	فعالية عمليات إدارة المخاطر	%0	%0
الرابع عشر:	مراجعة المواضيع الأقتصادية والبيئية، والأجتماعية	%0	%0
الخامس عشر:	دور هيئة الحوكمة العليا في اعداد تقارير الإستدامة	%0	%0
السادس عشر:	التواصل حول المخاوف الحرجة	%0	%0
السابع عشر:	طبيعة وإجمالي عدد المخاوف الحرجة	%0	%0
الثامن عشر:	سياسة الاجور	%3.333	%3.333
التاسع عشر:	عملية تحديد الاجور	%3.333	%3.333
عشرون	مشاركة أصحاب المصلحة في الأجور	%3.333	%3.333
الحادي والعشرون	نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
الثاني والعشرون	الزيادة المئوية في نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
	المجموع الكلي	%16.665	%23.331

*** الجدول من اعداد الباحثين**

يتضح عن طريق الجدول آنف الذكر أن الشركة العراقية للنقل البري تظهر مؤشرات الحوكمة والمعدة وفق معايير (GRI) يلاحظ أن درجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) لسنة (2016) تمثل نسبة

16.665%وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة (2017) إذ وصلت نسبة الإبلاغ عنها إلى23.331% وهي نسبة ضعيفة أيضاً ولكنها تعد أفضل من سنة (2016) وذلك بسبب إرتفاع درجة الإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة .

2- **مسافات للنقل المتخصص:** الآتي جدول (6) الخاص بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) الذي يوضح نسبة الإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة للفترة (2016-2017) كالآتي :-

الجدول رقم (6) نسب الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للفترة(2016-2017)

ت	مؤشرات الحوكمة	2016	2017
اولا:	هيكل الحكومة	%0	%3.333
ثانيا:	تفويض السلطة	%0	%3.333
ثالثا:	المسؤولية التنفيذية عن الموضوعات الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%0
رابعا:	استشارة أصحاب المصلحة بشان المواضيع الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%6.666
خامسا:	تكوين هيئة الحوكمة العليا ولجانها	%0	%3.333
سادساً:	رئيس هيئة الحوكمة العليا	%3.333	%3.333
سابعاً:	ترشيح واختيار هيئة إدارية للحوكمة العليا	%3.333	%3.333
ثامناً:	تضارب المصالح	%0	%3.333
تاسعاً:	دور أعلى هيئة إدارة في تطوير واقرار وتحديث هدف وقيمة الشركة واستراتيجياتها	%0	%3.333
عاشراً:	المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارة	%0	%3.333
الحادي عشر:	تقييم أداء هيئة الحوكمة العليا	%0	%0
الثاني عشر:	تحديد الآثار الأقتصادية والبيئية والأجتماعية وإدارتها	%6.666	%0
الثالث عشر:	فعالية عمليات إدارة المخاطر	%0	%0
الرابع عشر:	مراجعة المواضيع الأقتصادية والبيئية، والأجتماعية	%0	%0
الخامس عشر:	دور هيئة الحوكمة العليا في اعداد تقارير الإستدامة	%0	%0
السادس عشر:	التواصل حول المخاوف الحرجة	%0	%0
السابع عشر:	طبيعة وإجمالي عدد المخاوف الحرجة	%0	%0
الثامن عشر:	سياسة الاجور	%3.333	%6.666
التاسع عشر:	عملية تحديد الاجور	%3.333	%3.333
عشرون	مشاركة أصحاب المصلحة في الأجور	%3.333	%3.333
الحادي والعشرون	نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
الثاني والعشرون	الزيادة المئوية في نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
	المجموع الكلي	%23.331	%46.662

*** الجدول من اعداد الباحثين**

يتضح عن طريق الجدول آنف الذكر إن الشركة الإردنية (شركة مسافات للنقل المتخصص) تظهر نتائجاً حول مؤشرات الحوكمة والمعدة وفق معايير (GRI) يلاحظ أن درجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير

(GRI) لسنة (2016) تمثل نسبة 23.331% وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة (2017) إذ وصلت نسبة الإبلاغ عنها الى46.662% وهي نسبة ضعيفة أيضاً ولكنها تعد أفضل من سنة (2016) وذلك بسبب إرتفاع درجة الإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة .

الجدول رقم (7) النسب والمتوسط العام لدرجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للشركة العراقية والإردنية عينة البحث للفترة(2016 – 2017)

تسلسل	اسم الشركة	2016	2017	المتوسط العام لكل شركة
.1	العراقية للنقل البري	%16.665	%23.331	%24.498
.2	مسافات للنقل المتخصص	%23.331	%46.662	%34.996
	المتوسط العام	%19.998	%34.997	%27.498

*** الجدول من اعداد الباحثين**

يوضح الجدول آنف الذكر عن طريق استخراج المتوسط لدرجة الإبلاغ عن مواضيع المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للشركتين العراقية والإردنية حيث بلغ المتوسط العام لأفراد عينة البحث حوالي (**27.498**%) وهي نسبة ضعيفة وهذا يشير الى ضعف تطبيق مؤشرات الحوكمة من قبل الشركات.

أما نسبة التباين للشركة العراقية والإردنية عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) ويوضحها الشكل الآتي:

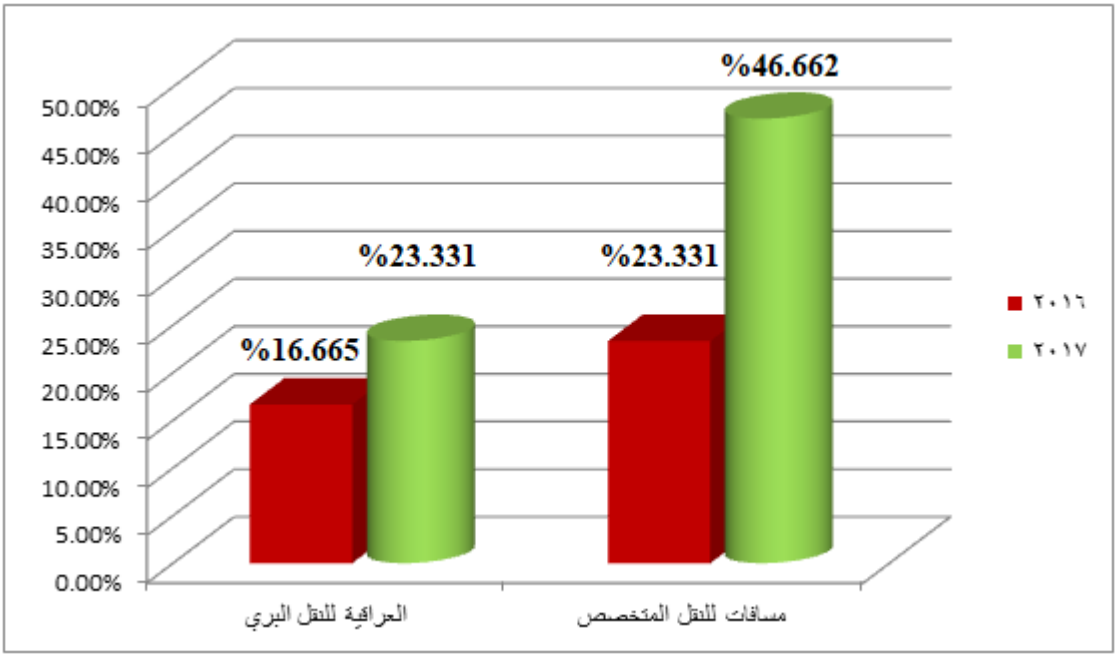

الشكل (2) درجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للشركات عينة البحث للفترة (2016 – 2017)

***الشكل من اعداد الباحثين**

ثالثاً: شركات قطاع الصناعة (صناعات الملابس والجلود والنسيج)

وتشمل الشركة العراقية المتمثلة بـ(انتاج الالبسة الجاهزة) والإردنية المتمثلة بـ(الزي لصناعة الألبسة الجاهزة).

1- **انتاج الالبسة الجاهزة:** الآتي جدول (8) الخاص بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) الذي يوضح نسبة الإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة للفترة (2016-2017) كالآتي :-

الجدول رقم (8) نسب الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للفترة(2016-2017)

ت	مؤشرات الحوكمة	2016	2017
اولا:	هيكل الحوكمة	%0	%0
ثانيا:	تفويض السلطة	%0	%0
ثالثا:	المسؤولية التنفيذية عن الموضوعات الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%0
رابعا:	استشارة أصحاب المصلحة بشان المواضيع الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%0
خامسا:	تكوين هيئة الحوكمة العليا ولجانها	%0	%0
سادساً:	رئيس هيئة الحوكمة العليا	%3.333	%3.333
سابعاً:	ترشيح واختيار هيئة إدارية للحوكمة العليا	%0	%0
ثامناً:	تضارب المصالح	%0	%0
تاسعاً:	دور أعلى هيئة إدارة في تطوير واقرار وتحديث هدف وقيمة الشركة واستراتيجياتها	%0	%0
عاشراً:	المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارة	%0	%0
الحادي عشر:	تقييم أداء هيئة الحوكمة العليا	%0	%0
الثاني عشر:	تحديد الآثار الأقتصادية والبيئية والأجتماعية وإدارتها	%3.333	%3.333
الثالث عشر:	فعالية عمليات إدارة المخاطر	%0	%0
الرابع عشر:	مراجعة المواضيع الأقتصادية والبيئية، والأجتماعية	%0	%0
الخامس عشر:	دور هيئة الحوكمة العليا في اعداد تقارير الإستدامة	%0	%0
السادس عشر:	التواصل حول المخاوف الحرجة	%0	%0
السابع عشر:	طبيعة وإجمالي عدد المخاوف الحرجة	%0	%0
الثامن عشر:	سياسة الاجور	%3.333	%3.333
التاسع عشر:	عملية تحديد الاجور	%3.333	%3.333
عشرون	مشاركة أصحاب المصلحة في الأجور	%0	%0
الحادي والعشرون	نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
الثاني والعشرون	الزيادة المئوية في نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
	المجموع الكلي	%13.332	%13.332

*** الجدول من اعداد الباحثين**

يتضح عن طريق الجدول آنف الذكر أن الشركة العراقية (شركة **انتاج الالبسة الجاهزة**) تظهر مؤشرات الحوكمة والمعدة وفق معايير (GRI) نلحظ أن درجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) لسنة (2016)

تمثل نسبة **13.332%** وهي نسبة ضعيفة مشابهه لسنة (2017) إذ وصلت نسبة الإبلاغ عنها الى**13.332%** وهي نسبة ضعيفة أيضاً وهي تشير الى ضعف تطبيق مؤشرات الحوكمة.

2- **الزي لصناعة الألبسة الجاهزة:** الآتي جدول (9) الخاص بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) الذي يوضح نسبة الإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة للفترة (2016-2017) كالآتي :-

الجدول رقم (9) نسب الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للفترة(2016-2017)

ت	مؤشرات الحوكمة	2016	2017
اولا:	هيكل الحوكمة	%0	%0
ثانيا:	تفويض السلطة	%0	%3.333
ثالثا:	المسؤولية التنفيذية عن الموضوعات الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%0
رابعا:	استشارة أصحاب المصلحة بشان المواضيع الأقتصادية والبيئية والأجتماعية	%0	%0
خامسا:	تكوين هيئة الحوكمة العليا ولجانها	%0	%0
سادساً:	رئيس هيئة الحوكمة العليا	%3.333	%3.333
سابعاً:	ترشيح واختيار هيئة إدارية للحوكمة العليا	%0	%0
ثامناً:	تضارب المصالح	%0	%0
تاسعاً:	دور أعلى هيئة إدارة في تطوير واقرار وتحديث هدف وقيمة الشركة واستراتيجياتها	%0	%3.333
عاشراً:	المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارة	%0	%0
الحادي عشر:	تقييم أداء هيئة الحوكمة العليا	%3.333	%3.333
الثاني عشر:	تحديد الآثار الأقتصادية والبيئية والأجتماعية وإدارتها	%0	%0
الثالث عشر:	فعالية عمليات إدارة المخاطر	%0	%0
الرابع عشر:	مراجعة المواضيع الأقتصادية والبيئية، والأجتماعية	%3.333	%3.333
الخامس عشر:	دور هيئة الحوكمة العليا في اعداد تقارير الإستدامة	%0	%0
السادس عشر:	التواصل حول المخاوف الحرجة	%0	%0
السابع عشر:	طبيعة وإجمالي عدد المخاوف الحرجة	%0	%0
الثامن عشر:	سياسة الاجور	%3.333	%6.666
التاسع عشر:	عملية تحديد الاجور	%3.333	%3.333
عشرون	مشاركة أصحاب المصلحة في الأجور	%0	%3.333
الحادي والعشرون	نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
الثاني والعشرون	الزيادة المئوية في نسبة إجمالي الأجور السنوية	%0	%0
	المجموع الكلي	%16.665	%29.997

*** الجدول من اعداد الباحثين**

يتضح عن طريق الجدول آنف الذكر أن الشركة الإردنية (شركة **انتاج الالبسة الجاهزة**) تظهر مؤشرات الحوكمة والمعدة وفق معايير (GRI) يلاحظ أن درجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) لسنة

(2016) تمثل نسبة **16.665%** وهي نسبة ضعيفة مقارنةً بسنة (2017) إذ وصلت نسبة الإبلاغ عنها الى**29.997%** وهي نسبة ضعيفة أيضاً ولكنها تعد أفضل من سنة (2016) وذلك بسبب إرتفاع درجة الإبلاغ عن مؤشرات الحوكمة .

الجدول رقم (10) النسب والمتوسط العام لدرجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للشركة العراقية والإردنية عينة البحث للفترة (2016 – 2017)

تسلسل	اسم الشركة	2016	2017	المتوسط العام لكل شركة
.1	انتاج الالبسة الجاهزة	%13.332	%13.332	%13.332
.2	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	%16.665	%29.997	%23.331
	المتوسط العام	%14.999	%21.665	%18.332

*** الجدول من اعداد الباحث**

يتضح عن طريق الجدول آنف الذكر عن استخراج المتوسط لدرجة الإبلاغ عن مواضيع المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير(GRI) للشركتين العراقية والإردنية حيث بلغ المتوسط العام لأفراد عينة البحث حوالي (18.332%) وهي نسبة ضعيفة أي تعكس على ضعف في تطبيق مؤشرات الحوكمة من قبل الشركات.

أما نسبة التباين للشركة العراقية والإردنية عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) ويوضحها الشكل الآتي:

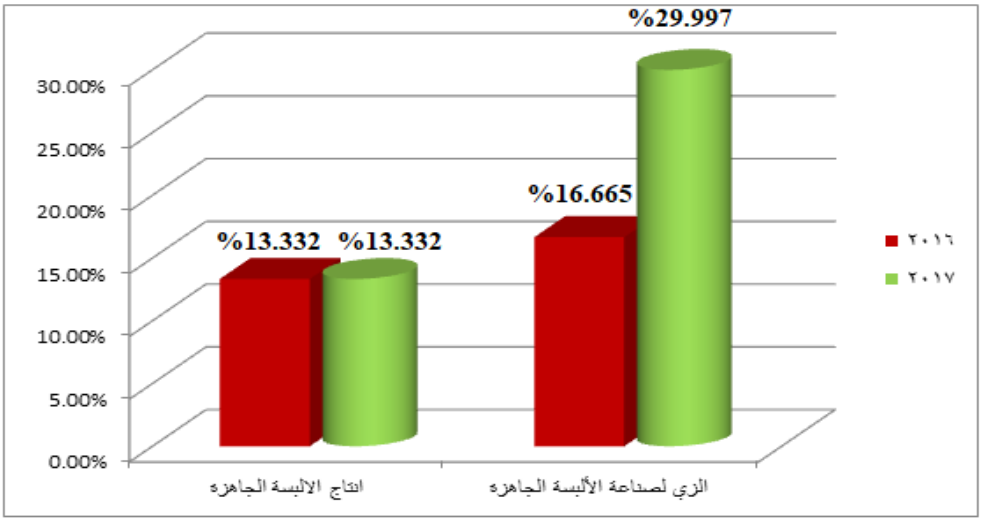

الشكل (3) درجة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للشركات عينة البحث للفترة (2016 – 2017)

***الشكل من اعداد الباحثين**

الاستنتاجات:

1- تساعد مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI)الشركات بشكل كبير على تحسين الأداء والإبلاغ المالي وذلك لأنها تعد من الإفصاحات العامة لجميع الشركات لما توفره هذه المؤشرات من انفتاح على الاطراف المعنية بصورة عامة عن طريق رسم استراتيجيات واتخاذ قرارات مناسبة.

2- عن طريق البيانات المالية الختامية (2016 – 2017) التي تم تحليلها نستنتج ضعف في تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للشركة العراقية المتمثلة في شركة اسياسيل للأتصالات والإردنية المتمثلة في شركة الأتصالات الإردنية حيث بلغ المتوسط العام لأفراد عينة البحث حوالي (22.498%) وهي نسبة ضعيفة في تطبيق مؤشرات الحوكمة من قبل الشركات.

3- عن طريق الاستنتاجات التي توصلنا إليها عن طريق تحليل البيانات المتعلقة بالحسابات الختامية للسنوات المنتهية (2016 – 2017) للشركة العراقية للنقل البري والإردنية مسافات للنقل المتخصص حول تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) حيث تظهر ضعف في تطبيق هذه المؤشرات اذ بلغ المتوسط العام لأفراد عينة البحث حوالي (27.498%).

4- إن هناك ضعفاً في تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) عن طريق استنتاجات التحليل للتقارير الختامية للسنوات المنتهية (2016 – 2017) للشركة العراقية المتمثلة في شركة انتاج الالبسة الجاهزة والإردنية المتمثلة في شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة التي تضحت عن طريق المتوسط العام لأفراد عينة البحث إذ بلغت حوالي (18.332%).

5- بلغت اعلى درجة للإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للشركة الإردنية شركة مسافات للنقل المتخصص لسنة (2017) حوالي (46.662%) هذا يعني وجود درجة معينة من تطبيق مؤشرات الحوكمة في الشركة.

التوصيات:

1- ضرورة اقامة الندوات والمؤتمرات التثقيفية بخصوص اليات تطبيق الحوكمة ومؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) من قبل الشركات التي تسهم بشكل كبير في تحسين أداء وتعزيز الثقة في البيانات المالية للوحدة الإقتصادية.

2- لتوفير بيئة سليمة وايجابية للشركات حتى تستطيع التقدم والازدهار والنمو هو ضرورة نشر مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) والعمل على تعميمها على الشركات جميعها وجعلها الزامية عن طريق اصدار تشريع قانوني صريح بالإلزام.

3- ضرورة إلزام الشركات على تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) لما لها من أهمية في الإفصاح عن البيانات المالية بصدق وشفافية وعدالة وايصال المعلومات إلى المستخدمين لإتخاذ القرارات بالوقت المناسب.

4- من الممكن على الشركات أظهار ونشر التقارير التعريفية بتطبيق آليات ومؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) للمستثمرين وأصحاب المصالح والإفصاح عن المعلومات الضرورية بما يسهل للمستفيدين من اتخاذ القرارات.

5- يتطلب من الشركات الإعتماد على أشخاص كفؤين كاختيار أعضاء مجلس الإدارة بحيث يمتلكون مؤهلات علمية وعملية تمكنهم من متابعة وتنفيذ وتطبيق قواعد ومعايير الحوكمة وعدم الإزدواجية في التبوء للمناصب من قبل الإعضاء بحيث يتركز العمل نحو فهم تطبيقات الحوكمة وتطبيقها عملياً وكيفية جذب رؤوس الاموال.

المراجع والمصادر:

- **المصادر العربية:**

أولاً- التقارير والوثائق الرسمية

1- التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية 2016 .

2- التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية2017 .

3- التقرير السنوي لسوق عمان المالي 2016 .

4- التقرير السنوي لسوق عمان المالي 2017 .

ثانياً- الكتب:

1-حماد، عبد العال,(2009), ". حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية" ,الدار الجامعية -- مصر.

ثالثاً- البحوث والدوريات:

2-جبوري , ندى اسماعيل, (2009), " آثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المنظمي ", مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ,جامعة بغداد, العدد 22 , الصفحة (166-135).

3-الحيالي , سندية مروان سلطان وليث محمد سعيد محمد الجعفر , (2009), " دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية ", مجلة الاقتصاد والمالية, الصفحة (10-26).

4-وناس , خلود عاصم, (2013), " أنموذج مقترح للإبلاغ المالي عن رأس المال الفكري في عينة من المصارف الخاصة في العراق", مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 15 العدد 3 , الصفحة (199-181).

رابعاً – الرسائل والأطاريح الجامعية :

5-ابو حمام , ماجد اسماعيل , (2009), " اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة الجامعة الاسلامية في علوم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية – كلية التجارة غزة , فلسطين .

6-الحلاوي , علي حسين عليوي , (2010) , " حوكمة الشركات وأثرها في تحسين أداء منظمات الأعمال " دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية (المختلطة والخاصة) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء , العراق .

7-عومرية , حماش , (2014), " أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية – ولاية سعيدة)", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة – العلوم الاقتصادية – تخصص: محاسبة وجباية, الجزائر

8-الغزالي ,رامي حسن, (2015), " دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فمسطين (دراسة تحليلية)", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة الجامعة الاسلامية في علوم في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية – كلية التجارة غزة , فلسطين .

9-المانع, محمد بن علي,(2006) " تقنيات الاتصال ودورها في تحسين الأداء(دراسة تطبيقية على الضباط العاملين بالأمن العام)" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا , قسم العلوم الادارية, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ,المملكة العربية السعودية.

- Foreign References

First: Books

1. Felix, I. Lessambo., (2018), " Financial Statements Analysis and Reporting", Copyright by This Palgrave Macmillan imprint is published by the registered company Springer Nature, Switzerland AG.

Second: Periodicals

2- Drobetz, Wolfgang & Gugler, Klaus & Hirschvogl, Simone,(2004), " The Determinants of the German Corporate Governance Rating ",School of Business and Law, Edith Cowan University, Australia ,at SSRN..

3- AL-Haddad, Waseem M.Y. & Alzurqan, Saleh T. & AL-Sufy, Fares J. , (2011)," The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Companies: An empirical study ", on Amman Stock Exchange, Journal Of Humanities and Social Science , VOL.1 , NO.4.

4- Colbert Gary , and Murray , Dennis , (1998)" The Association Between Auditor Quality and Auditor Size " Journal of Accountancy ,

5- Greet,H. (2004). Business Goals and Coporate Governancem Asia pacifc Business review, Vol. 10, No.3-4, 1-25.

Third: Others & Internet

6- Cadbury committee reports of the financial aspects of corporate governance, 1992.

7- Freeland, C (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, may 7 – 8.

8- http://www.isx-iq.net

9- https://www.ase.com.jo/ar

10-http://www.oecd.org/dac/